

## تقرير حقوق الإنسان في قطر لعام 2017

### الملخص التنفيذي

قطر إمارة دستورية يرأسها الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. ويمارس الأمير السلطات التنفيذية كاملة. ينص الدستور على توريث الحكم للذكور في فرع الأمير من أسرة آل ثاني. في عام 2015، جرت آخر انتخابات للمجلس البلدي المركزي، وهو هيئة استشارية وتشاورية؛ واعتبر مراقبون أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة.

حافظت السلطات المدنية على سيطرتها الفعالة على قوات الأمن.

شملت أهم قضايا حقوق الإنسان فرض قيود على حرية التعبير والصحافة، بما في ذلك تجريم التشهير؛ والقيود المفروضة على التجمع وتكوين الجمعيات، بما في ذلك حظر الأحزاب السياسية والنقابات العمالية؛ وفرض القيود على حرية سفر العمال المهاجرين إلى الخارج؛ والحد من قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم في انتخابات حرة ونزيهة؛ وتجريم النشاط الجنسي الذكري المثلي. كما كانت هناك تقارير عن العمل القسري والتي حاولت الحكومة القضاء عليه.

اتخذت الحكومة خطوات محدودة لملاحقة مرتكبي الانتهاكات.

### القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد أية تقارير عن قيام الحكومة أو ممثلها بارتكاب أعمال قتل تعسفية أو غير مشروعة خلال العام.

### ب. الاختفاء

لم ترد أية تقارير عن عمليات إختفاء من قبل السلطات الحكومية أو بالنيابة عنها.

### ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يمنع الدستور والقانون التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة. وقد حققت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ثلاثة مزاعم بوقوع التعذيب والضرب على يد القوات الأمنية ذُكرت في تقريرها للعام 2016، ولكن اللجنة لم تجد أي أدلة تثبت هذه المزاعم.

تفسر الحكومة الشريعة بأنها تجيز العقاب البدني لبعض الجرائم الجنائية، بما في ذلك الجلد بأمر من المحكمة في حالات تعاطي الكحول وممارسة الجنس خارج نطاق الزواج من قبل المسلمين. وقد قامت المحاكم عموماً بتخفيض الأحكام إلى السجن أو فرض غرامة.

## الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت أوضاع جميع السجون بصفة عامة مطابقة للمعايير الدولية، فيما عدا مركز الاحتجاز والترحيل، وذكر تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الصادر في 2016 بأن اللجنة أجرت 22 زيارة مفاجئة للعديد من مرافق الاحتجاز والتحقيق في كل أنحاء البلاد في 2016 وتوصلت إلى أن المرافق قد طبقت المعايير الدولية.

الأوضاع المادية: ليس هناك ما يستدعي القلق في السجون ومراكز الإحتجاز بخصوص الأوضاع المادية.

الإدارة: ليس هنالك نظام اساسي يسمح بوجود ديوان للمظالم لمناصرة السجناء والمحتجزين.

المراقبة المستقلة: سمحت الحكومة لمراقبين مستقلين لحقوق الإنسان وهيئات دولية بالقيام بزيارات تفتيشية على جميع المرافق باستثناء سجن أمن الدولة. وسمحت الحكومة بشكل دوري لدبلوماسيين أجانب بزيارة سجناء أمن الدولة. وقام ممثلون عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارات منتظمة لجميع المرافق.

التحسينات: في يناير/ كانون الثاني وسّعت الحكومة قدرة مركز الترحيل للنساء ليتمكن من استضافة ما يصل إلى 250 سجيناً، ووفرت إمكانية إضافية للحصول على الرعاية الصحية والغذاء والمرافق الترفيهية.

## د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، وكانت الحكومة تراعي عادة هذا الحظر. ومع ذلك، فقد أفادت تقارير منفردة بأن السلطات اعتقلت أفراداً واحتجزتهم على نحو تعسفي.

يجوز للسلطات احتجاز الأشخاص في سجن أمن الدولة لفترات غير محددة بناء على قانون حماية المجتمع وقانون مكافحة الإرهاب. حدّت الحكومة فترة الاحتجاز إلى شهرين لجميع المعتقلين في مركز الاحتجاز والترحيل، باستثناء أولئك الذين يواجهون تهماً مالية جنائية إضافية. وتراوح الوقت اللازم للتعامل مع عمليات الترحيل من يومين إلى 10 أشهر. وأفادت تقارير أيضاً بأن السلطات قامت بتأجيل الترحيل في الحالات التي تحتم على المحتجزين فيها تسوية حالات التأخر في دفع مستحقات مالية قبل السماح لهم بمغادرة البلاد.

## دور الشرطة والاجهزة الأمنية

تتولى الشرطة الوطنية وقوات أمن الدولة مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي. وتتعامل قوات أمن الدولة مع التهديدات الداخلية مثل الارهاب، أو الخلافات السياسية، أو هجمات الفضاء الإلكتروني، أو التجسس؛ في حين تُعد الشرطة الوطنية الهيئة النظامية لإنفاذ القانون. ويتولى الجيش مسؤولية الأمن الخارجي. وحافظت السلطات المدنية على سيطرتها الفعالة على الشرطة تحت إمرة وزارة الداخلية، وقوات أمن الدولة التي ترفع تقاريرها مباشرة للأمير، والقوات العسكرية التي هي تحت إمرة وزارة الدفاع. ووظفت الحكومة آليات فعالة للتحقيق في حالات إساءة استعمال السلطة والفساد وتطبيق العقوبات بحق ذلك.

لم ترد تقارير عن حالات إفلات من العقاب بين صفوف قوات الأمن.

## إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يقضي القانون الجنائي بأن يتم القبض على الأشخاص بموجب مذكرات اعتقال بناء على أدلة كافية، وبصدرها مسؤول مخوّل ، وأن يتم توجيه التهم إليهم في غضون 24 ساعة ، وأن يتم تقديمهم إلى المحكمة دون تأخير غير مبرر.

وينص القانون على الإجراءات التي تسمح باحتجاز المتهمين من دون توجيه تهم إليهم لمدة 15 يوماً قابلة للتجديد لتصل إلى ستة أشهر. ويجوز القانون تجديد مدة الاحتجاز لستة أشهر إضافية دون توجيه تهم شريطة موافقة رئيس الوزراء الذي يمكنه تمديد الاحتجاز لأجل غير مسمى في حالة وجود تهديد للأمن الوطني. يسمح القانون لوزارة الداخلية باحتجاز أشخاص يشتبه بارتكابهم جرائم تتعلق بالأمن القومي، أو الشرف، أو الوقاحة في القول؛ وفي مثل هذه الحالات يتم الإفراج عن أولئك المعتقلين بصفة عامة في خلال 24 ساعة أو يتم إحالتهم إلى المحكمة في غضون 3 أيام من تاريخ الاعتقال. وتخضع القرارات المتخذة بموجب هذا القانون للاستئناف أمام رئيس الوزراء فقط. ينص أحد بنود هذا القانون على أنه يمكن لرئيس الوزراء الفصل في الشكاوى المتعلقة بتلك الاعتقالات. ويسمح القانون بتجديد فترة الاحتجاز لستة أشهر أخرى شريطة موافقة المحكمة الجنائية التي يجوز لها تجديد الاعتقال لأجل غير مسمى لدى مراجعتها القضية كل ستة أشهر. ويجوز لقوات أمن الدولة احتجاز واعتقال المشتبه بهم لمدة 30 يوماً دون إحالتهم إلى النائب العام.

ويجوز للقاضي في معظم الحالات أن يأمر بالإفراج عن المشتبه به، أو استمرار احتجازه انتظاراً للمحاكمة أو احتجازه في مركز للتوقيف قبل المحاكمة لحين استكمال التحقيق أو الإفراج عنه بكفالة. ورغم أنه من حق المشتبه بهم الخروج بكفالة (إلا في حالات الجرائم العنيفة) إلا أن الخروج بكفالة كان نادراً.

كانت السلطات تميل إلى منح الإفراج بكفالة للمواطنين أكثر من منحه لغير المواطنين. ويمكن الإفراج عن غير المواطنين المتهمين بارتكاب جرائم صغرى بتسليمهم لأرباب العمل الخاصين بهم، إلا أنهم لا يجوز لهم مغادرة البلد إلى حين البت في القضية.

يوفر القانون في القضايا غير الأمنية الحق للمتهم أن يوكل محامياً ينوب عنه في جميع مراحل المحاكمة، كما يُسمح له بالاتصال دون تأخير بأفراد عائلته. وهناك بنود خاصة بتوفير الدولة على نفقتها محامين للدفاع عن المعوزين المتهمين في قضايا جنائية، وقد طبقت السلطات تلك البنود بشكل عام. ولم تسمح السلطات بشكل عام للمشتبه بهم الذين اعتقلوا بناء على قانون حماية المجتمع وقانون مكافحة الإرهاب بالاتصال بمحاميتهم وأُخِرت اتصالاتهم بأفراد عائلاتهم.

ويجب عرض جميع المتهمين، باستثناء أولئك المحتجزين بموجب قانون حماية المجتمع وقانون مكافحة الإرهاب، على النائب العام خلال 24 ساعة من اعتقالهم. وإن وجد المدعي العام أدلة كافية لمزيد من التحقيق، يجوز للسلطات احتجاز المشتبه به لمدة تصل إلى 15 يوماً بموافقة القاضي، وتكون الفترة قابلة للتجديد لمدد مماثلة لا تزيد على 45 يوماً، قبل وجوب توجيه التهم أمام المحاكم. ويجوز للقضاة أيضاً تمديد الاحتجاز قبل المحاكمة لمدة شهر واحد قابلة للتجديد لفترات مدة كل منها شهر واحد على ألا تتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة عن جريمة المتهم. واتبعت السلطات بشكل عام هذه الإجراءات بمعايير مختلفة بالنسبة للمواطنين وغير المواطنين. دعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومة إلى تعديل قانون الإجراءات الجنائية لتحديد مدة قصوى للإحتجاز الإحترازي ، إذ لا يحدد القانون مهلة الإحتجاز قبل المحاكمة.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: ويحق للأشخاص المعتقلين أو المحتجزين، سواء كان ذلك لأسباب إجرامية أو أسباب أخرى، الطعن في السبب القانوني أو الطبيعة التعسفية لاحتجازهم، ويحق لهم ان يُطلق سراحهم فوراً وأن يحصلوا على تعويضات في حال ثبت أنه تم اعتقالهم بشكل غير قانوني.

## هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

رغم أن الدستور ينص على استقلال القضاء، كان الأمير، بناء على اختيارات موصى بها من قبل المجلس الأعلى للقضاء هو من يعين جميع القضاة الذين يشغلون مناصبهم بحسب ما يراه مناسباً. وتمكن المعتقلون الأجانب من الوصول إلى النظام القانوني، على الرغم من أن بعضهم شكوا من الإجراءات القانونية غير الواضحة والتعقيدات الناجمة في معظمها عن عوائق اللغة. ولم يحصل الرعايا الأجانب بانتظام على ترجمات للإجراءات القانونية. ذكرت الحكومة أن المحاكم قدمت ترجمات للإجراءات القانونية ووثائق المحاكمة في 2466 قضية بحلول أكتوبر/ تشرين الأول. انتقد تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2016 غياب خدمات الترجمة الشفهية والترجمة التحريرية "الجيدة" للمتحدثين بغير اللغة العربية في جميع مراحل الدعوى، بما في ذلك مرحلة التحقيق. نجح بعض أرباب العمل برفع طلبات ترحيل ضد العاملين لديهم الذين كانت لديهم قضايا معلقة مرفوعة ضدهم، وهكذا نجحوا في حرمان أولئك الموظفين من حقوقهم في محاكمة منصفة.

## إجراءات المحاكمة

ينص القانون على حق جميع المقيمين في الحصول على محاكمة عادلة. وقد طبقت السلطة القضائية عموماً هذا الحق فيما عدا بالنسبة للمتهمين المحتجزين وفق قانون حماية المجتمع وقانون مكافحة الإرهاب.

وينص القانون على افتراض براءة المتهمين حتى يثبت جرمهم، وتقوم السلطات عادة بإبلاغ المتهمين على الفور بالتهمة الموجهة إليهم، فيما عدا المشتبه بهم المحتجزين بموجب قانون حماية المجتمع وقانون مكافحة الإرهاب. يجوز للمتهم أن يحضر محاكمته.

ويحق للمدعى عليهم اختيار محاميهم أو القبول بهم على نفقة الدولة لتمثيلهم طوال الفترة التي تسبق المحاكمة واثناء فترة المحاكمة. وفي المسائل التي تتعلق بقانون الأسرة، يمكن للقضاة من السنة والشريعة تطبيق تفسيراتهم للشريعة على جماعاتهم الدينية. ويسمح القانون بتطبيق التفسير الشيعي للشريعة إذا ما طلبت الأطراف المتنازعة بذلك ووافقت عليه. بالنسبة للشؤون الخاصة بقانون الأسرة، لا تعامل شهادة المرأة مثل شهادة الرجل أمام القضاء. وفي بعض القضايا يتم اعتبار شهادة المرأة بمثابة نصف شهادة الرجل، وفي حالات أخرى لا يتم الأخذ بشهادة المرأة على الإطلاق.

يتم توفير خدمات الترجمة المجانية عادة للمدعى عليهم حسب الحاجة منذ لحظة توجيه التهم وخلال جميع فترات الاستئناف. يحق للمدعى عليهم مواجهة الشهود وسؤالهم، كما يحق لهم تقديم شهودهم وأدلة براءتهم بنفسهم. ويحق للمدعى عليهم الاطلاع على الأدلة التي بحوزة الحكومة ولهم الحق في مواجهة شهود الادعاء أو المشتكي وتقديم شهودهم وادلتهم. وتتاح للمدعى عليهم الفرصة لتقديم بيان في نهاية المحاكمة. كما يحق للمدعى عليهم استئناف القرار في غضون 15 يوماً، وكان اتباع عملية الاستئناف شائعاً.

تتطلب محكمة النقض دفع رسوم لبدء عملية الإستئناف. وفي بعض الحالات ألغت المحاكم الرسوم اذا أثبت المستأنف أنه يعاني من مصاعب مالية.

### السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد أية تقارير عن قيام السلطات باعتقال أو احتجاز أشخاص بناء على الأنشطة السياسية خلال العام.

### الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

تتوفر سبل الانتصاف المدنية للذين يسعون إلى تعويض عن أضرار، أو وقف انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أنه لم ترد تقارير عن أية حالة خلال العام. ويحدد القانون ظروفاً تتم بموجبها تنحية القاضي عن قضية ما بسبب تضارب المصالح، وقد تقيدت السلطات عموماً بهذه القوانين. ولا يجوز للأفراد والمنظمات تقديم استئناف في القرارات المحلية السلبية إلى الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان.

### و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور وقانون الإجراءات الجنائية إجراءات من هذا القبيل، وبشكل عام احترمت الحكومة هذه المحظورات. إلا أن الشرطة وقوات الأمن قامت بالتنصت على المكالمات الهاتفية، ورسائل البريد الإلكتروني، وما يُنشر على مواقع التواصل الاجتماعي، بحسب التقارير.

يجب على المواطنين الحصول على موافقة الحكومة قبل الزواج من الأجانب، ولا تُمنح هذه الموافقة للمواطنات الإناث عموماً. ويحق للمواطنين الذكور التقدم بطلب إقامة وجنسية للزوجة الأجنبية، إلا أنه لا يحق للمواطنات سوى التقدم بطلب تصريح إقامة وليس جنسية لأزواجهن وأطفالهن الأجانب. وذكرت اللجنة أنها تلقت مُذكرتي شكوى هذا العام من قَطرِيّين، تفيدان بأن السلطات رفضت طلبات الزواج من غير القطريين.

### القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

#### أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

ينص الدستور على حرية التعبير وحرية الصحافة بما يتفق مع القانون، إلا أن الحكومة قيدت هذه الحقوق. ظلت الرقابة الذاتية العائق الرئيسي لحرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة.

حرية التعبير: لم يناقش المواطنون القضايا السياسية والدينية الحساسة في المحافل العامة، ولكنهم ناقشوها في خلواتهم ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعية. في تموز/ يوليو استضافت البلاد مؤتمراً دولياً حول حرية التعبير، بما في ذلك ممثلين عن منظمات دولية غير حكومية مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس واتش). ولم يتم منع هيومن رايتس واتش من الإدلاء بملاحظات تنتقد قانون الجريمة الإلكترونية في

البلاد، أو إغلاق موقع أخبار الدوحة (بوحة نيوز) على الإنترنت ، أو عدم قدرة المرأة على نقل الجنسية إلى أطفالها. يحظر القانون على السكان انتقاد الأمير. مارست الأغلبية الأجنبية من السكان الرقابة الذاتية على الموضوعات الحساسة. ويعاقب القانون بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أية أفعال من شأنها إتلاف علم البلد أو نزعه أو أي تصرف يعبر عن الكراهية أو الاحتقار لعلم البلد، أو لعلم مجلس التعاون الخليجي، أو لعلم أية منظمة أو سلطة دولية. ويجرم القانون أيضاً استخدام العلم الوطني بدون تصريح رسمي من السلطات، أو عرض العلم المتلف أو مشوه الألوان، أو تغيير الهيئة الأصلية للعلم عن طريق إضافة صور فوتوغرافية، أو نصوص مكتوبة، أو أشكال إلى العلم.

حرية الصحافة ووسائل الاعلام: ينص القانون على إجراءات مقيدة لتأسيس الصحف، وإغلاق ومصادرة أصول دور النشر. كما يجرم القذف والتشهير، بما في ذلك الإهانة للكرامة. وقد يتم تعريم الصحفي مبلغ قد يصل إلى 100,000 ريال قطري (27,500 دولار امريكي) والحكم عليه بالسجن لسنة بسبب التشهير وتقديم "أخبار مزيفة".

وامتلك أفراد من العائلة الحاكمة أو مُلاك يتمتعون بعلاقات جيدة مع مسؤولين حكوميين جميع وسائل الإعلام المطبوع. وكانت محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة والحكومية تعبر عن وجهات نظر الحكومة؛ ولم تقم بشكل عام بانتقاد السلطات أو سياسات البلاد. امتلكت الحكومة شبكة قناة الجزيرة التلفزيونية الفضائية التي مقرها الدوحة ومولتها جزئياً، وكانت الجزيرة تبث برامج اقليمية ودولية وبرامج تتناول مواضيع معينة. ومولت الحكومة ايضا وسائل اعلام اخرى بشكل جزئي كانت تعمل في البلاد. وزعم بعض المراقبين والموظفين السابقين بقناة الجزيرة بأن الحكومة أثرت على المحتويات الإعلامية. فمذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 قامت السلطات بحجب موقع اخبار الدوحة (الدوحة نيوز)، وهو موقع تلقى الكثير من الانتقاد المحلي لتغطيته قضايا حساسة من الناحية الاجتماعية تتراوح بين حقوق العمل والمثلية الجنسية. ولم يصدر بيان رسمي عن الحكومة حول إغلاق الموقع، غير أنها ذكرت بأن سبب إغلاق الموقع الالكتروني كان نتيجة ارتكاب مخالفات تتعلق بالتسجيل وجمع الاموال وفقاً للقانون.

الرقابة أو تقييد المحتوى: وقامت المؤسسة القطرية للإعلام ووزارة الثقافة والرياضة ومسؤولو الجمارك برقابة المواد. لم ترد أية تقارير محددة عن رقابة سياسية لوسائل إعلام أجنبية أو لبرامج أجنبية. قامت الحكومة بمراجعة أو مراقبة أو حظر الصحف والمجلات والأفلام والكتب الأجنبية لمعرفة ما إذا كانت تحتوي على موضوعات جنسية أو دينية أو سياسية غير مرغوب فيها. واصل الصحفيون والناشرون ممارسة الرقابة الذاتية بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية عند تغطيتهم الأنباء الخاصة بسياسات الحكومة أو المواد التي تعتبر معادية للإسلام، والعائلة الحاكمة، أو العلاقات مع دول الجوار. بعد فترة وجيزة من قيام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر بقطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق الحدود والموانئ والمجال الجوي مع قطر في 5 يونيو/ حزيران، أفادت التقارير أن الحكومة القطرية أمرت رؤساء تحرير الصحف بتجنب اللغة المثيرة التي تستهدف البلدان المتنازعة. ففي سبتمبر/ أيلول، رفضت صحيفة الوطن اليومية التي تصدر من الدوحة نشر تعليق من كاتب محلي معروف يحتوي على انتقادات لشخصية دينية بارزة في المملكة العربية السعودية. ومع ذلك فقد قام الكاتب بنشر التعليق على مدونته الشخصية ، ثم نشره فيما بعد بواسطة وسائل الإعلام الأخرى.

قوانين التشهير/ القذف: تقيد القوانين نشر المعلومات التي يمكن أن تضر على إسقاط نظام الحكم، أو تضر بالمصالح العليا للدولة؛ أو الافتراء على الأمير أو ولي العهد؛ أو كشف معلومات عن اتفاقات رسمية سرية؛ أو إظهار الازدراء تجاه الأديان الإبراهيمية أو الكُفر؛ أو الاجحاف بحق رؤساء الدول أو تعكير صفو

العلاقات؛ أو الإضرار بالعملة الوطنية أو الوضع الاقتصادي؛ أو انتهاك كرامة الأشخاص، وانتهاك وقائع التحقيقات، والمحاکمات المتعلقة بالأحوال الأسرية؛ أو تشويه سمعة الدولة أو تعريض سلامتها للخطر.

## حرية الإنترنت

تصل أقصى العقوبات المرتبطة بانتهاك قانون جرائم الفضاء الإلكتروني إلى السجن 3 أعوام وغرامة قدرها 500,000 ريال قطري (137,500 دولار أمريكي). ويحظر القانون أية أنشطة على الإنترنت من شأنها تهديد سلامة الدولة، أو الإخلال بالنظام العام، أو المساس بالسلام المحلي أو الدولي. كما يجرم أيضا نشر "أخبار مزيفة" ويجبر مقدمي خدمات الإنترنت على حجب أية محتويات غير مرغوب فيها، ويحظر نشر المعلومات الشخصية أو العائلية، حتى ولو كانت صحيحة.

ويلزم القانون مقدمي خدمات الإنترنت بمنع المحتوى غير المرغوب فيه بناءً على طلب من الجهات القضائية. ويلتزم مزودو خدمات الإنترنت بالحفاظ على سجلات الكترونية طويلة الأمد مع بيانات عن مرور المعلومات للحكومة. قيّد مركز توفير خدمة الإنترنت (أريديو) "ooredoo"، الذي تسيطر عليه الحكومة، حرية التعبير عن الآراء على مواقع الإنترنت وفرض الرقابة على المحتويات ذات الطابع السياسي أو الديني أو الإباحي المنشورة على الإنترنت عن طريق مقدم خدمات (سيرفر) من نوع ((proxy)، والذي قام بمراقبة وحجب مواقع الإنترنت، والبريد الإلكتروني، وغرف الدردشة. ويجوز لمستخدمي شبكة الإنترنت الذين يعتقدون بأن السلطات قد مارست الرقابة بحق موقع الكتروني بطريق الخطأ أن يقدموا عنوان الموقع كي تتم مراجعة مدى ملائمة الموقع؛ إلا أنه لم ترد أية تقارير تفيد برفع الحجب عن مواقع إلكترونية بناءً على هذه الإجراءات. تتولى وزارة النقل والاتصالات مسؤولية رصد وفرض الرقابة على المضامين الإعلامية غير المرغوب فيها على الإنترنت.

وفقا للاحد تقارير الأمم المتحدة لعام 2016، كانت خدمات الانترنت منتشرة بشكل واسع وكان أكثر 98 بالمائة من المنازل موصولة بشبكة الانترنت.

## الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

يكفل الدستور حرية الرأي والأبحاث العلمية. وأشار أساتذة في جامعة قطر إلى كونهم يمارسون الرقابة الذاتية في الكثير من الأحيان. بينما أفاد أساتذة يعملون لدى جامعات مقرها خارج الدولة وتعمل في البلد بأنهم تمتعوا، بصفة عامة، بحرية أكاديمية. وكان هناك قيود حكومية في بعض الأوقات على المناسبات الثقافية، وأفادت بعض الجماعات القائمة على تنظيم المناسبات الثقافية بأنها مارست الرقابة الذاتية. راقبت السلطات الكتب، والأفلام، ومواقع الإنترنت فيما يتعلق بالمحتويات السياسية، والدينية أو الجنسية وأيضا التعبيرات اللغوية البذيئة والفاحشة.

## ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

### حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور الحق في حرية التجمع، ولكن هذا الحق مقيد عن طريق القانون، بما في ذلك قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات والتجمع وقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة. أما غير المواطنين فهم غير مشمولين بالحماية الدستورية الخاصة بحرية التجمع. يجب على منظمي الاجتماعات العامة الالتزام بعدد من القيود والشروط والحصول على موافقة وزارة الداخلية للحصول على تصريح. أما المجموعات الدينية فعليها تسجيل نفسها لدى الحكومة، إلا أن السلطات لم تُضايق المجموعات التي تصلي في أماكنها الخاصة.

### حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص الدستور على الحق في تشكيل جمعيات يُعرّفها القانون على أنها جمعيات مهنية ومؤسسات خاصة، إلا أن الحكومة قيدت هذا الحق بشكل كبير. كما أن غير المواطنين غير مشمولين بالحمايات الدستورية الخاصة بحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها. ولم ترد تقارير عن محاولات للتنظيم سياسياً. لم تكن هناك أي أحزاب سياسية منظمة وحظرت السلطات الجمعيات ذات التوجهات السياسية. تحظر الحكومة على الجمعيات المهنية والمؤسسات الخاصة الانخراط في القضايا السياسية أو الانتماء إلى جمعيات أو مؤسسات دولية. يتعين أن تحصل منظمات المجتمع المدني على موافقة من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، والتي يجوز لها منع إنشاء المنظمة إذا اعتبرت أن ذلك يشكل تهديداً للمصلحة العامة. كانت هناك 26 منظمة مهنية وخاصة في البلد.

وقد قيدت العقوبات الإدارية بما فيها ببطء الإجراءات المطلوبة لتأسيس الجمعيات المهنية والمؤسسات الخاصة، والشروط المشددة المفروضة على تشكيلها وإدارتها وأعمالها عملية الاعتراف بها. ويتعين أن يوافق وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على طلبات تسجيل الجمعيات، ولا يمكن أن يتجاوز عدد الأجانب فيها 20 بالمائة من مجموع عدد الأعضاء إلا في حال موافقة مجلس الوزراء على ذلك. ينص القانون بأنه يحق للوزارة رفض أي طلب بغضون 30 يوماً من تاريخ تقديمه. وعدم الإستجابة يُعتبر رفضاً.

ويتعين على الجمعيات المهنية دفع مبلغ 50,000 ريال قطري ( 13,750 دولار) كرسوم ترخيص لها و 10,000 ريال (2,750 دولار) كرسوم سنوية، ويجب أن يكون لديها 10 ملايين ريال (2,75 مليون دولار) كرأس مال. ويجب أن يكون لدى مؤسسات القطاع الخاص أيضا 10 ملايين ريال قطري (2.75 مليون دولار) في صناديق رأس المال، ولكن يمكن لمجلس الوزراء التنازل عن هذا الشرط. وتنتهي صلاحية تسجيل الجمعيات بعد ثلاث سنوات، ويتعين على الجمعيات إعادة التسجيل بعد ذلك مرة أخرى.

وتعمل منظمات غير رسمية، مثل جماعات دعم المجتمع وأندية النشاطات، دون الحاجة إلى تسجيل، إلا أنه يحظر عليها المشاركة في نشاطات تعتبر سياسية.

### ج. حرية الدين

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع: [www.state.gov/religiousfreedomreport/](http://www.state.gov/religiousfreedomreport/).

### د. حرية التنقل

يكفل الدستور حق حرية التنقل ضمن الدولة والسفر خارجها والهجرة والعودة إلى الوطن إلا أن الحكومة لم تحترم هذه الحقوق بشكل كامل. تعاونت الحكومة مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تقديم المساعدة للنازحين داخليا واللاجئين والمواطنين العائدين وطالبي اللجوء السياسي وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص الذين يبعث وضعهم على القلق.

التنقل داخل البلاد: كانت القيود المفروضة على حركة المواطنين داخل البلاد تتعلق بالمنشآت العسكرية الحساسة، ومرافق البترول، والمنشآت الصناعية. ورغم وجود تركيز أقل على تحديد وفرض "أوقات للعائلات فقط" في مناطق الترفيه في الدوحة، إلا أن عدة مراكز تجارية وأسواق استمرت في منع دخول عمال أجانب لتلك المناطق في عطلة نهاية الأسبوع أو لكل من لا يرتدي ملابس "محتشمة".

السفر إلى الخارج: منعت الحكومة سفر مواطنيها فقط عندما كانت لهم علاقة بقضايا قيد النظر في المحاكم. وضعت السلطات في يناير/ كانون الثاني محامي محلي مختص بحقوق الإنسان على لائحة منع السفر، وجددت المنع في حزيران/ يونيو رغم صدور قرار محكمة برفع الحظر في مايو/ أيار. إدعى المحامي بأن منع السفر كان بدافع سياسي. منع نظام الكفالة الحكومي الأجانب غير المواطنين من السفر إلى الخارج، رغم طرح إصلاحات في ديسمبر/ كانون الأول 2016 ويناير/ كانون الثاني والتي سهلت هذه القيود وسمحت بآلية للتظلم في حالات المنع الغير مبرر لرب العمل. تم توقيع اتفاقية جديدة مع منظمة العمل الدولية في نوفمبر/ تشرين الثاني وتشمل أحكام تسمح بحرية التنقل لجميع الموظفين الذين لا يعملون في وظائف "حساسة".

صرح مسؤولون حكوميون علنياً بأنه يجب ان يكون بمقدور الموظفين مغادرة البلاد بحرية وبدون تدخل، إلا إذا تم منعهم بأمر من المحكمة أو لسداد ديون مستحقة. ويحظر القانون ممارسة حجز أرباب العمل لجوازات سفر العمال، ويشدد العقوبات على أرباب العمل الذين يستمرون في هذه الممارسة، لكن قادة مجتمع المواطنين الأجانب ومسؤولين من الدول المصدرة للعمالة أكدوا أن حجز الجوازات لا يزال يمثل مشكلة سائدة وأنه لم يتم فرض القانون بشكل كفؤ.

الجنسية: يجيز القانون سحب الجنسية من المواطنين. في سبتمبر/ أيلول أفاد موقع *العربية نت* الإخباري والذي تملكه المملكة العربية السعودية بأن الحكومة القطرية ألغت جنسية ما يقارب 55 من أفراد قبيلة آل مرة، وكان جميعهم يحملون الجنسية السعودية أيضا ويقيمون في المملكة العربية السعودية، وجمّدت الأصول الخاصة بهم، في أثناء قمعها للمعارضة. أما في أكتوبر/ تشرين الأول فقد ذكرت وسائل إعلام غير القطرية، بما فيها *جريدة السعودية جازيت (Saudi Gazette)* و*الأسبوعية العربية (The Arab Weekly)*، بأن العديد من القطريين المزدوجي الجنسية، بمن فيهم رئيس قبيلة شمل الهواجر، فقدوا جنسيتهم القطرية في ظروف مماثلة. أكدت الحكومة القطرية بأن عدداً من المواطنين مزدوجي الجنسية ألغيت جنسيتهم القطرية. وبعملها هذا، أشارت قطر إلى أنها لا تعترف بحالة ازدواج الجنسية، وأن جميع الأفراد الذين ألغيت جنسيتهم كانوا أيضاً مواطني المملكة العربية السعودية.

## حماية اللاجئين

الإعادة القسرية: في 25 مايو/ أيار رحّلت السلطات محمد العتيبي إلى المملكة العربية السعودية، وهو سعودي مدافع عن حقوق الإنسان كان في طريقه إلى النرويج ليقبل عرضاً للجوء السياسي. وبحسب منظمة العفو الدولية فإن السلطات السعودية وضعت العتيبي قيد المحاكمة واحتجزته ومنعته من الاتصال بمحام.

**الحصول على اللجوء:** لا ينص القانون صراحة على منح اللجوء أو وضع اللاجئ، إلا أن الدولة وافقت أحياناً على استضافة مثل هؤلاء الأشخاص على اعتبار أنهم "ضيوف" على أساس مؤقت. صنفت الحكومة قانونياً العدد القليل من الأشخاص الذين منحوا الإقامة لأسباب إنسانية على أنهم زوار. وفرت الحكومة المسكن والتعليم لأولئك اللاجئين بحكم الأمر الواقع. أفاد مكتب ائتلاف المعارضة السورية في الدوحة بأن هناك حوالي 60,000 لاجئ سوري يعيشون في الدوحة.

### الأشخاص عديمي الجنسية

تستمد المواطنة فقط من الأب، ولا يمكن للنساء أن ينقلن جنسيتهن لأزواجهن أو لأطفالهن من غير المواطنين. يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات قبل الاقتران بأجنبي، ولكنها لا تفقد جنسيتها القطرية عند اقترانها به.

وفقاً لإحصائية الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للعام 2016، عانى ما يقارب 2000 مقيم لا يملكون الجنسية من البدون في البلاد من بعض التمييز الاجتماعي. وقدّرت مجلة ميم، وهي مجلة على الإنترنت تعالج قضايا تواجه النساء العربيات، عدد البدون بنحو 1300 فرد. ويتمكن البدون، الذين يحصلون على الإقامة بكفالة قطري مقيم، من التسجيل في الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية. شكواهم الرئيسية هي عدم القدرة على تملك العقارات في البلاد، أو السفر بحرية إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

ويسمح القانون للمقيمين على المدى الطويل بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية بعد إقامتهم في البلاد 25 عاماً متتالية، ولكن نادراً ما وافقت الحكومة على طلبات الحصول على الجنسية، والتي تقتصر على 50 موافقة في العام الواحد بحسب القوانين. وقد ظلت القيود والتضارب في تطبيق القانون تعوق الأشخاص عديمي الجنسية من الحصول على الجنسية. في أغسطس/ آب وافق مجلس الوزراء على قانون يمنح "الإقامة الدائمة" لأطفال الأم القطرية المتزوجة من غير قطري، وللأفراد الذين يقدمون "خدمة عظيمة" للبلاد، والأفراد ذوي "المهارات الخاصة". وتوفّر الإقامة الدائمة خدمات الرعاية الصحية والتعليم مجاناً، بالإضافة إلى إعطاء حاملها الأولوية في التقدم بطلب الحصول على الوظائف في الحكومة.

### القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

لا يكفل القانون للمواطنين القدرة على اختيار حكومتهم في انتخابات دورية حرة ونزيهة من خلال الاقتراع السري وعلى أساس الاقتراع العام والاقتراع على قدم المساواة. ولم تسمح الحكومة بتكوين أحزاب سياسية أو جماعات معارضة. ويمارس الأمير كامل السلطات التنفيذية، بما في ذلك تعيين أعضاء مجلس الوزراء. في يوليو/ تموز 2016 أصدر الأمير مرسوماً يمدد دورة مجلس الشورى المعين، وهو الهيئة التشريعية الاسمية في البلاد لثلاث سنوات. للمرة الأولى، واثناء كلمته السنوية في افتتاح مجلس الشورى في نوفمبر/ تشرين الثاني، أعرب الأمير عن رغبته في تمرير تشريع جديد يمهد الطريق أمام انتخابات مفتوحة في العام 2019.

لا تزال الأحكام الدستورية التي تنص على انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى، واستهلال التشريعات من قبل مجلس الشورى، بدون تنفيذ.

## الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في مايو/ أيار 2015، انتخب المواطنون أعضاء المجلس البلدي المركزي الذين يبلغ عددهم 29 عضواً، بينهم امرأتان، والذين يتم انتخابهم كل أربعة أعوام. يقدم المجلس المشورة لوزير البلدية والتخطيط العمراني فيما يتصل بالخدمات العامة المحلية. ولاحظت البعثات الدبلوماسية الأجنبية عدم وجود مخالفات واضحة أو تزوير في الانتخابات، على الرغم من أن إقبال الناخبين كان أقل مما توقعته السلطات.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لم تسمح الحكومة بتنظيم الأحزاب السياسية، ولم تكن هناك محاولات لتشكيل تلك الأحزاب خلال السنة. والاقتراع مفتوح أمام جميع المواطنين البالغين من العمر 18 سنة على الأقل، بما في ذلك الأفراد الذين تجنسوا منذ 15 سنة على الأقل؛ ولا يجوز لأفراد القوات المسلحة أو موظفي وزارة الداخلية التصويت.

مشاركة المرأة والأقليات: رغم استمرار المواقف التقليدية والقواعد الاجتماعية في الحد من مشاركة المرأة في السياسة، إلا أن النساء شغلن مناصب مختلفة في القطاع العام مثل وزيرة الصحة العامة، ورئيسة مؤسسة قطر، ورئيسة الهيئة العامة للمتاحف، والممثلة الدائمة لدى الأمم المتحدة، وسفيري البلاد لدى كرواتيا والكرسي الرسولي (الفاتيكان). في نوفمبر/ تشرين الثاني عيّن الأمير أربع نساء في مجلس الشورى لأول مرة في تاريخ المجلس التشريعي. ويُحظر على المقيمين من غير المواطنين الاشتراك في الشؤون السياسية، رغم أنهم يعملون كقضاة ومسؤولين في الوزارات الحكومية.

## القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية بحق المسؤولين الذين يدانون بالفساد، وبصفة عامة طبقت الحكومة هذه القوانين بصورة فعالة. إلا أنه وردت تقارير بوجود فساد في الحكومة خلال العام. أصدر الأمير في 2015 قانوناً يشدد العقوبات على المسؤولين الفاسدين. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2016 وقع الأمير تشريعا جديداً يمنح إدارة ديوان المحاسبة المزيد من السلطة المالية والاستقلالية، وسمح لها بنشر أجزاء من النتائج التي تتوصل إليها، بشرط أن يتم إزالة المعلومات السرية، وهو أمر لم يكن بمقدور الإدارة فعله في السابق. وافادت وسائل الاعلام المحلية بأن نظام المحاكم قد قام بمقاضاة 14 حالة على الأقل تتعلق بالاختلاس خلال العام.

الإفصاح المالي: لا توجد متطلبات قانونية تفرض على المسؤولين الحكوميين الإفصاح عن تفاصيل الدخل والأصول، ولم يتم القيام بذلك.

## القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

تندرج العديد من المنظمات شبه الحكومية تحت كيان واحد هو مؤسسة قطر، وتحت قيادة الشيخة هند آل ثاني، شقيقة الأمير. تعاونت هذه المنظمات مع الحكومة ونادراً ما تنتقدها، ولم تتخربط في النشاط السياسي. لدى بعض المنظمات غير الحكومية الدولية مكاتب في البلاد، وهي تركز على حقوق العمال، بإذن من الحكومة.

استمر الباحثون من المنظمات غير الحكومية الأخرى مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش في القيام بزيارة البلاد ورفع التقارير عنها وذلك مع تدخل محدود من جانب السلطات. في يناير/ كانون الثاني أنهت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عقداً مع مركز التضامن بشكل دائم وبدون تنبيه مسبق أو تقديم أسباب واضحة.

قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة مستقلة غير حكومية لكن ممولة من الحكومة، بعض الانتقادات المعتدلة للإساءات وأجرت تحقيقاتها الخاصة في انتهاكات حقوق الإنسان. ونظّم قانون صدر في 2015 عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مانحاً إياها "استقلالية كاملة" في ممارسة أنشطتها ووفر الحصانة لأعضاء اللجنة. وقد تعاملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عادة مع الالتماسات عن طريق الاتصال بالمؤسسات الحكومية لضمان حل النزاعات في الوقت المناسب.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تتكف إدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، بمراقبة قضايا حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والتعامل معها. ويكلف مجلس الوزراء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإصدار تقرير سنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

## القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

### المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يجرم القانون الاغتصاب. ولم يتم تجريم عملية اغتصاب الزوج للزوجة بشكل صريح، غير انه يجوز للمرأة تقديم شكوى بذلك. وعقوبة الاغتصاب السجن مدى الحياة، بصرف النظر عن سن أو جنس الضحية. أما إذا كان مرتكب الجريمة أحد أقرباء الضحية أو مدرسها أو الوصي عليها أو القائم برعايتها، فإن العقوبة هي الإعدام. طبقت الحكومة القانون ضد الاغتصاب.

لا يوجد قانون محدد يجرم العنف المنزلي. ووفقاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، يجوز للسلطات مقاضاة العنف المنزلي كعنف "عام" بموجب القانون الجنائي. وطبقاً لمركز الحماية والتأهيل الاجتماعي، فإن الاغتصاب والعنف المنزلي ضد النساء ظل يمثل مشكلة. وكانت الشرطة تتعامل مع العنف الأسري كمسألة عائلية خاصة، وليس بوصفه مسألة جنائية، ولم ترغب في التحقيق في التقارير أو ملاحقتها قضائياً.

وأفادت منظمة "هيومن رايتس ووتش" بأن ممارسة الجنس خارج إطار الزواج يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات، أو الجلد (لغير المتزوجين)، أو عقوبة الإعدام (للمتزوجين). والمرأة التي تلد طفلاً خارج إطار الزواج تتلقى حكماً بالسجن لمدة 12 شهراً في المتوسط، وقد يشمل أيضاً الترحيل، أو حتى العقاب البدني (الجلد)، وفقاً لتقارير إخبارية.

التحرش الجنسي: يحظر القانون التحرش الجنسي ويعاقب عليه بالسجن أو الغرامة. في بعض الحالات تحرش الكفلاء جنسياً بخدمات المنازل الأجنبية وأسأوا معاملتهن.

التدابير القسرية لضبط الزيادة في عدد السكان: لم تكن هنالك تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي، أو غيره من أساليب السيطرة القسرية على زيادة السكان. توجد تقديرات حول وفيات الأمهات وانتشار وسائل منع الحمل على الموقع:

[www.who.int/reproductivehealth/publications/monitoring/maternal-mortality-2015/en/](http://www.who.int/reproductivehealth/publications/monitoring/maternal-mortality-2015/en/).

التمييز: يؤكد الدستور المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ولكن التمييز الاجتماعي والقانوني ضد المرأة ظل قائماً. فعلى سبيل المثال، ميّز قانون الإسكان، الذي يحكم نظام الإسكان الحكومي، ضد المرأة المتزوجة من غير المواطنين وضد النساء المطلقات.

وبموجب قانون الجنسية، تواجه النساء المواطنات التمييز القانوني، حيث أنهن غير قادرات على نقل الجنسية لأزواجهن من غير المواطنين أو للأطفال المولودين لزوج غير مواطن.

للحصول على رعاية الأمومة، يجب أن يكون لدى المرأة شهادة زواج، على الرغم من أن المستشفيات في الواقع ستساعد في ولادة أطفال النساء غير المتزوجات.

كما تضر تقاليد الشريعة بشكل كبير بحقوق النساء في قانون الأسرة والممتلكات والإرث وفي النظام القضائي بشكل عام. فعلى سبيل المثال لا ترث الزوجة غير المسلمة زوجها المسلم تلقائياً. ويمكن لها أن ترث من زوجها فقط إذا أوصى زوجها رسمياً لها بحصة، وحتى عند ذلك لا يمكنها أن ترث أكثر من ثلث التركة. ترث الأخوات فقط نصف مقدار حصة الأخوة. وفي حالات الطلاق، يبقى الأطفال الصغار عادة مع الأم، بغض النظر عن ديانتها، إلا إذا ثبت عدم أهليتها.

تستطيع النساء حضور جلسات المحاكم وتمثيل أنفسهن، ولكن كان يتم تمثيلهن عادة من قبل أقربائهن من الرجال. وفي بعض الحالات، يتم اعتبار شهادة المرأة بمثابة نصف شهادة الرجل، وفي بعض الحالات لا يتم الأخذ بشهادة المرأة على الإطلاق.

لا يوجد إلزام على النساء غير المسلمات باعتراف الدين الإسلامي عند الزواج من رجال مسلمين، ولكن الكثيرات كن يفعلن ذلك. وتقوم الحكومة بتوثيق مواليد الأطفال المولودين لأب مسلم كمسلمين. ويجوز للرجال منع أفراد العائلة من النساء البالغات من مغادرة البلد، ولكن فقط من خلال طلب أمر من المحكمة والحصول عليه. لم ترد تقارير تفيد بأن الحكومة منعت النساء فوق سن الـ 18 من السفر إلى الخارج.

وحصلت النساء عادة على الأجر المتساوي للعمل المتساوي، ولكن لم يتمكن في الغالب من الوصول إلى مراكز صنع القرار.

لم يكن هنالك مكتب حكومي متخصص ومكرس لتحقيق المساواة للمرأة.

## الأطفال

تسجيل المواليد: يستمد الأطفال الجنسية من الأب. وعموماً سجلت الحكومة الولادات على الفور. ولا يمكن للمواطنات نقل الجنسية لأزواجهن غير المواطنين أو أولادهن من غير المواطنين.

التعليم: التعليم مجاني وإجباري لجميع المواطنين حتى سن 18 أو ما يوازي تسع سنوات من التعليم، بحسب ما يأتي أولاً. كما أن التعليم لأبناء غير المواطنين إلزامي ولكن مقابل رسوم رمزية. وتعتبر الدروس الإسلامية إلزامية بالنسبة للمسلمين الملتحقين بالمدارس التي ترعاها الحكومة.

إساءة معاملة الأطفال: كانت هناك حالات محدودة من الانتهاكات ضد الأطفال والعنف الأسري والاعتداء الجنسي.

الزواج المبكر والزواج القسري: الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 للفتيان و16 للفتيات. لا يسمح القانون بزواج أشخاص دون هذه الأعمار إلا بما يتفق مع المعايير الدينية والثقافية. وتشمل هذه المعايير ضرورة الحصول على موافقة الوكيل القانوني لضمان موافقة الطرفين المعنيين على ذلك الإرتباط والتقدم بطلب إذن من المحكمة ذات الاختصاص. وكان زواج من هم دون السن القانونية نادراً جداً.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا يوجد قانون معين لتحديد السن الأدنى لممارسة الجنس بالتراضي. ويحظر القانون ممارسة الجنس خارج إطار الزواج. وطبقاً لقانون العقوبات، فإن عقوبة إقامة علاقات جنسية مع شخص دون سن الـ 16 هي السجن مدى الحياة. وإذا كان الشخص قريباً أو وصياً أو قيماً أو خادماً للضحية فالعقوبة هي الاعدام؛ ولم ترد تقارير عن تنفيذ هذا الحكم في أي وقت من الأوقات. ولا يوجد قانون محدد يحظر استخدام الأطفال في المواد الإباحية، إذ أن جميع أشكال تلك المواد محظورة، إلا أن القانون يجرم بشكل محدد الاستغلال الجنسي للأطفال تجارياً.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. راجع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين المتعلق بالامتنال

[travel.state.gov/content/childabduction/en/legal/compliance.html](http://travel.state.gov/content/childabduction/en/legal/compliance.html).

## معادة السامية

لا يوجد في البلاد جالية يهودية أصلية.

## الاتجار بالأشخاص

راجع التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص في الموقع [www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/](http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/).

## الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص المصابين بإعاقة بدنية وحسية وفكرية وعقلية في مجالات التشغيل والتعليم والحصول على الرعاية الصحية والنظام القضائي وغيرها من المجالات والخدمات التي تقدمها

الدولة. وينص القانون على تخصيص موارد لهؤلاء الأشخاص. والحكومة مكلفة بالتحقق من الشكاوى المقدمة إليها من قبل الأفراد، وإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولة عن تطبيق الإمتثال تجاه ذلك.

وفتّرت المدارس الخاصة والمستقلة بشكل عام غالبية الخدمات اللازمة لطلابها من ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن المدارس الحكومية لم تفعل ذلك. استوفى عدد قليل من المباني العامة المعايير المطلوبة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من استخدامها، وفي العموم لم تمتثل المباني الجديدة لتلك المعايير.

### أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

واجه المثليين والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين التمييز بموجب القانون وفي الممارسة العملية. يحظر القانون العلاقات الجنسية بين الرجال إلا أنه لا يحظر صراحة مثل تلك العلاقات بين النساء. وبموجب القانون، يتعرض الرجل المدان بإقامة علاقات جنسية مع فتى دون الـ 16 للسجن مدى الحياة. أما بالنسبة للرجل المدان بإقامة علاقات جنسية مع رجل عمره 16 عاماً أو أكثر فإنه يخضع لعقوبة الحبس سبع سنوات.

لم تكن هناك تقارير عامة عن العنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين، والذين قاموا إلى حد كبير بإخفاء التفضيل الجنسي الخاص بهم في الأماكن العامة بسبب وجود نمط أساسي من التمييز تجاه المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين. ولم تبذل الحكومة جهوداً لمعالجة التمييز المحتمل ولا توجد قوانين مناهضة للتمييز.

نظراً للتقاليد الاجتماعية والدينية، لم تكن هناك منظمات للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين ولم تكن هناك مظاهرات اعتراز بالمثلية الجنسية أو أنشطة لمناصرة حقوق المثليين. ولم تكن هناك معلومات متوفرة حول التمييز الرسمي أو الخاص في العمالة والمهنة والإسكان وانعدام الجنسية، أو الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية على أساس التوجه الجنسي وهوية النوع الاجتماعي.

### الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

كان هناك تمييز ضد المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). وقد ابعدت السلطات اجانباً وجدت بأنهم كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة لدى وصولهم. كانت الفحوصات الطبية الإلزامية مطلوبة من سكان المقيمين. ونظراً لوجوب فحص الخلفية الصحية بالنسبة لغير المقيمين للحصول على تأشيرات عمل، تم حرمان بعض الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة من الحصول على تصريح عمل قبل الوصول. وقد وضعت الحكومة المواطنين الذين تبين إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية قيد الحجر الصحي ووفرت لهم العلاج.

### القسم 7. حقوق العمال

## أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

القانون لا يحمي بشكل كاف حق العمال في تشكيل نقابات مستقلة والانضمام إليها، والقيام بإضرابات قانونية والمفاوضة الجماعية، مما جعل ممارسة هذه الحقوق صعباً. يمنح القانون للعاملين في مؤسسات القطاع الخاص التي لديها 100 عامل مواطن ممن تبلغ أعمارهم 18 سنة وما فوق حقاً محدوداً في التنظيم والإضراب والتفاوض الجماعي. لا يحظر القانون التمييز ضد النقابات أو ينص على إعادة العمال المطرودين بسبب نشاطهم النقابي إلى وظائفهم.

يستثنى القانون موظفي الحكومة وغير المواطنين وعمال المنازل، والسائقين، والمرضات، والطهاة وعمال الحدائق، والعمال غير النظاميين، والعمال الذين يعملون في البحر، ومعظم العمال الذين يعملون في الزراعة والرعي، من الحق في الانضمام إلى لجان عمالية أو إلى الاتحاد الوطني، مما يحظر فعلياً على هؤلاء العمال أنشطة التنظيم أو التفاوض الجماعي أو الإضراب.

في المنظمات التي يعمل فيها أكثر من 50 عاملاً، يسمح القانون بإنشاء "لجان مشتركة" تضم عدداً متساوياً من ممثلي العمال والإدارة لمعالجة عدد محدود من المشاكل في مكان العمل. ويمكن للعمال الأجانب أن يكونوا أعضاء في لجنة العمل والإدارة المشتركة. يتيح القانون وسيلة لتقديم التماس بخصوص المنازعات الجماعية. إذا لم تحسم المنازعات داخلياً بين العاملين ورب العمل، يمكن لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية أن تتوسط في الحل. وتشمل إتفاقية موقعة بين وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية من جهة ومنظمة العمل الدولية من جهة ثانية بنوداً لإنشاء هذه اللجان بإشراف ومساعدة منظمة العمل الدولية.

يتطلب القانون موافقة وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية قبل انضمام منظمات عمالية إلى منظمات خارج البلاد. ولم تحترم الحكومة حرية الانضمام إلى نقابات والحق في المفاوضة الجماعية.

وبالنسبة لأولئك العمال القلائل المشمولين بقانون حماية الحق في التفاوض الجماعي، قيدت الحكومة هذا الحق من خلال تحكمها بقوانين وإجراءات عمليات التفاوض والاتفاق. يسمح قانون العمل بوجود نقابة واحدة فقط هي الاتحاد العام لعمال قطر (الاتحاد العام)، الذي تألف من اللجان العامة للعاملين في مختلف المهن أو الصناعات. وكانت اللجان التجارية أو الصناعية مؤلفة من لجان عمالية على مستوى الشركات الفردية. ولم يكن الاتحاد العام كياناً فاعلاً.

لا يمكن للعمال ممارسة التفاوض الجماعي بحرية، ولا يوجد عمال يعملون بموجب عقود تفاوض جماعية. ومع أن الاضطرابات العمالية كانت نادرة الحدوث، إلا إنه في حال وقوع اضطرابات عمالية، ومعظمها تكون الأغلبية الساحقة من القائمين بها من القوى العاملة الأجنبية في البلاد، أفادت تقارير بأن رد الحكومة عليها كان بإيفاد أعداد كبيرة من الشرطة إلى مواقع العمل أو مخيمات العمل المعنية، وكانت الإضرابات تنتهي بشكل عام بعد عروض القوة تلك. وفي معظم الحالات، رحلت الحكومة قادة العمال ومنظمي الإضرابات بسرعة. تمكنت منظمات العمل الدولية غير الحكومية من إرسال باحثين إلى البلاد تحت إشراف ورعاية المؤسسات الأكاديمية والمنظمات شبه الحكومية مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

ورغم أن القانون يقر بحق الإضراب لبعض العمال، إلا أن الشروط المقيدة جعلت إمكانية القيام به ضئيلة جداً. للقيام بإضراب، يشترط القانون الحصول على موافقة ثلاثة أرباع اللجنة العامة للعاملين في قطاع التجارة أو

الصناعة ويتعين أيضاً على المضربين المحتملين استنفاد إجراءات مطولة لتسوية المنازعات قبل الدعوة إلى إضراب قانوني. لا يتمتع موظفو الحكومة وعمال المنازل بحق الإضراب. كما يحظر القانون الإضراب في المؤسسات العامة والمرافق الصحية أو الأمنية، بما في ذلك قطاعات الغاز والبتترول والنقل. ويتوجب على قسم الشكاوى التابع لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة الداخلية منح إذن مسبق لجميع الإضرابات، بما في ذلك الموافقة على الزمان والمكان.

## ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري. وقد زعمت وسائل إعلام دولية ومنظمات حقوق الإنسان وجود العديد من الانتهاكات ضد العمال الأجانب، بما في ذلك العمل القسري أو الإلزامي والأجور المستقطعة وظروف العمل غير الآمنة وظروف المعيشة السيئة ومصادرة أرباب العمل لجوازات سفر العمال بشكل روتيني ونظام الكفالة الذي أعطى أصحاب العمل سيطرة جامحة على العمال.

بذلت الحكومة جهوداً لمنع العمل القسري والقضاء عليه، على الرغم من أن نظام الكفالة التقييدية جعل بعض العمال المهاجرين عرضة للاستغلال. يسمح قانون صدر في ديسمبر/ كانون الأول 2016 للموظفين بتغيير أرباب العمل عند نهاية عقد عملهم، والذي قد يصل إلى خمس سنوات، دون إذن صاحب العمل. ويجوز أيضاً للموظفين تغيير رب العمل في حالات عدم الدفع، ومخالفة العقد، والاتفاق المتبادل، ورفع قضية قانونية في المحكمة، وافلاس رب العمل أو وفاته. بين ديسمبر/ كانون الأول وسبتمبر/ أيلول 2016 تم نقل 10,485 عامل إلى أرباب عمل جدد، وفقاً للإحصاءات الرسمية. أوضح القانون رقم 1 لعام 2017 أن العامل الأجنبي ما زال يتطلب موافقة أرباب العمل لمغادرة البلاد. وإذا لم يتم منح الموافقة فيمكن للعامل إرسال شكوى للجنة المظالم، والتي يجب أن تتخذ قراراً في غضون ثلاثة أيام. أفادت لجنة المظالم تلقي 2,958 حالة حتى 20 سبتمبر/ أيلول، وكان الحكم في كل الحالات لصالح الموظف باستثناء حالتين. كما افتتحت الحكومة أيضاً عدة مواقع إسكانية جديدة للعمال مولتها الحكومة بغية استبدال التكنات المؤقتة غير الآمنة للعمال المهاجرين. قامت الحكومة باعتقال ومقاضاة الأفراد بسبب الإشتباه بانتهاك قانون العمل، وقد أسفرت عمليات تفتيش العمل خلال النصف الأول من العام عن 687 تقريراً عن انتهاك ضد الشركات و 523 تعليقاً لتراخيص عمل لشركات. في المجموع وأثناء النصف الأول من السنة عاقبت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية 26,083 شركة، بما في ذلك 22,460 شركة بسبب انتهاك نظام حماية الأجور. وأفادت الوزارة أيضاً بأنها تلقت 4,230 شكوى من العمال حول انتهاكات لقانون العمل، منها 2,720 شكوى تم حلها بالتصالح وإحالة 475 حالة إلى القضاء. وقد أجرت كل من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، دورات تدريبية للعمال المهاجرين لتوعيتهم بحقوقهم في البلاد. وايضا طبعت الكيانات الثلاثة ووزعت نشرات بعدة لغات شملت مواد ذات صلة بقوانين العمل والكفالة لتوعية العمال المهاجرين بحقوقهم. ولمكافحة مشكلة الأجور المتأخرة أو غير المدفوعة، قررت الحكومة بأن يدفع أرباب العمل الأجور إلكترونياً لجميع الموظفين الخاضعين لقانون العمل، من خلال نظام يخضع لمراجعة الحسابات من قبل قسم التفتيش في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. وقد واجه أرباب العمل الذين لم يلتزموا بدفع الأجور للعاملين لديهم غرامات من 2,000 - 6,000 ريال قطري (550 - 1,650 دولار أمريكي) لكل حالة، واحتمال الحكم عليهم بالسجن.

كانت هناك مؤشرات متواصلة عن وجود العمل القسري، لا سيما في قطاعي البناء والعمل المنزلي، والتي أثرت بشكل غير متناسب على العمال المهاجرين. وقد ساهمت رسوم الاستقدام الباهظة التي تكبدها في الخارج العديد من العمال في إيقاعهم في شرك الديون طويلة الأجل، مما جعلهم أكثر عرضة للاستغلال في

مجال العمل القسري تحت نظام الكفالة التقييدية. وقد تم احتجاز جوازات سفر ورواتب بض العمال الأجانب الذين دخلوا البلاد طوعاً قصد العمل، وعملوا في ظل ظروف لم يوافقوا عليها. أفادت وزارة الداخلية بأنها تلقت 184 شكوى بخصوص احتجاز جوازات السفر في النصف الأول من السنة. من ضمنها 169 تم تحويلها إلى النيابة العامة. بقي استبدال العقود مشكلة وفقاً لممثلي مجتمع العمال المهاجرين، ولكن يجري تجريب نظام تعاقد إلكتروني حكومي جديد للمساعدة في القضاء على هذه المشكلة. وقد قلل القانون رقم 21 لعام 2015 من عراقيل الخروج ولكنه لم يقض عليها.

راجع أيضاً التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع

[www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/](http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/):

### ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحدد القانون الحد الأدنى لسن العمل بـ 16 سنة وينص على أن القاصرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 18 عاماً يمكن أن يعملوا بإذن من الوالدين أو الوصي. ولا يجوز عمل القاصرين أكثر من 6 ساعات يومياً أو 36 في الأسبوع. يجب على أرباب العمل تقديم قائمة لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأسماء ووظائف العاملين القاصرين والحصول على إذن من وزارة التعليم والتعليم العالي لتعيين القاصرين. ويمكن للوزارة منع تشغيل القاصرين في الأعمال التي ترى أنها تشكل خطراً على صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم. وقد فرضت الحكومة بشكل عام القوانين ذات الصلة على نحو فعال، ونادراً ما حدثت عمالة أطفال.

### د. التمييز في العمالة والمهن

يحظر الدستور التمييز بناء على أساس الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الديانة، ولكن ليس على أساس الرأي السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو التوجه الجنسي، أو السن، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة. ومع ذلك فقد تغلبت التقاليد المحلية على إجراءات الحكومة لتعزيز قوانين عدم التمييز القانوني، وكانت هناك حالات تمييز قانوني وثقافي ومؤسسي ضد النساء، وغير المواطنين والعمال الأجانب. حظرت الحكومة على العمال الذكور من ذوي الأجور المتدنية من الإقامة في مناطق سكنية خاصة "بالعائلات" في شتى أنحاء البلاد. ميزت الحكومة ضد غير المواطنين في مجالات التوظيف والتعليم والسكن والخدمات الصحية (أنظر القسم 6).

يشترط القانون تخصيص 2 في المئة من الوظائف في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وبدا أن معظم الجهات الحكومية امتثلت لهذا القانون. وشركات القطاع الخاص التي تشغل ما لا يقل عن 25 شخصاً ملزمة أيضاً بتوظيف 2 في المئة من العاملين لديها من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ويخضع أرباب العمل الذين ينتهكون أحكام التوظيف هذه لغرامات تصل إلى 20,000 ريال (5,500 دولار). لم ترد أية تقارير عن أية مخالفات لمتطلبات حصص التعيين الوظيفي خلال العام.

### هـ. ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى للأجور. وينص القانون على تحديد ساعات العمل الأسبوعية بـ 48 ساعة مع فترة راحة لمدة 24 ساعة وإجازة سنوية مدفوعة الأجر. ويشترط القانون دفع أجور إضافية للعمل الإضافي ويحظر

العمل الإضافي الإجباري المفرط. ويستحق الموظفون الذين يعلمون لأكثر من 48 ساعة في الأسبوع أو 36 ساعة في الأسبوع خلال شهر رمضان أجوراً إضافية تبلغ 25 بالمائة على الأقل من الأجور. وتضع الحكومة معايير الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك القيود على العمل أثناء أكثر الساعات حرارة في اليوم في فصل الصيف، وقيود عامة تتعلق بدرجة الحرارة في بقية اليوم أيضاً. ولا ينطبق قانون العمل وأحكامه الخاصة بظروف العمل المقبولة على العاملين في القطاع العام والزراعة أو على عمال المنازل. في أغسطس/ آب صادق الأمير على قانون جديد ينظم عاملي الخدمة في المنازل. ينص القانون على 10 ساعات عمل باليوم كحد أقصى، مع يوم عطلة واحد في الأسبوع، ويسمح بالعمل الإضافي. وكان الفقر بين المواطنين قليل جداً، ولم تنتج الحكومة إحصائيات الفقر بين العمال المهاجرين.

وأنيقت المسؤولية عن القوانين المتعلقة بشروط العمل المقبولة في المقام الأول بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وكذلك بوزارة الطاقة والصناعة ووزارة الصحة العامة. إلا أن الحكومة لم تطبق المعايير بشكل فعال في جميع القطاعات، وكانت ظروف العمل ملائمة للمواطنين بشكل عام لأن الوكالات الحكومية وشركات القطاع الخاص الكبرى التي يعمل المواطنون لديها تتبع في العموم القوانين ذات الصلة. وكانت مشاكل التطبيق تعود جزئياً إلى عدم كفاية التدريب ونقص الموظفين. اعتباراً من تشرين الأول أكتوبر كان هناك 397 مفتشاً في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

واتخذت الحكومة إجراءات محدودة لمنع الانتهاكات وتحسين ظروف العمل. في النصف الأول من السنة أصدرت محاكم العمل أحكاماً في 2,575 من مجموع 21,343 قضية مرفوعة. في آب أغسطس وقّع الأمير تعديلاً على قانون العمل ينص على إنشاء لجان جديدة لتسوية الخلافات العمالية، وتحل محل محاكم العمل الحالية. سوف تعمل هذه اللجان بإشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. يترأس هذه اللجان قضاة يسعون إلى معالجة الشكاوى الجديدة للعمال في غضون ثلاثة أسابيع.

أجرت إدارة التفتيش العمالي عمليات تفتيش شهرية وعشوائية لمخيمات العمال الأجانب. وفي حال توصل المفتشين إلى أن المخيمات كانت دون المعايير الدنيا، كانوا يرسلون تحذيراً إلى القائمين على إدارتها وتأميرهم السلطات بمعالجة الانتهاكات خلال شهر واحد. فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير أن المفتشين دققوا في سجلات دفع الأجور وممارسات الصحة والسلامة وعادوا بعد شهر واحد لضمان تطبيق جميع التغييرات التي تم التوصية بها. إذا فشلت الشركة في تدارك الانتهاكات، كانت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تفرض غرامات مالية، وتضع اسم الشركة على القائمة السوداء، وتحيل القضية في بعض الأحيان إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

بدا أن الخوف من العقوبات مثل الوضع على القائمة السوداء كان له بعض التأثير كرادع لبعض انتهاكات قانون العمل. وإن وضع شركة ما في القائمة السوداء هو عبارة عن سيطرة إدارية على شركة أو فرد حيث يتم بموجبها تجميد الخدمات الحكومية مثل معالجة طلبات الحصول على تأشيرات جديدة من الشركات. يجب على الشركات دفع مبلغ 3,000 ريال قطري (824 دولار) غرامة لإزالتها من القائمة - حتى لو تم حل النزاع - وتحفظ الوزارة بالحق في إبقاء الشركات على القائمة بعد أن يتم دفع الغرامة كإجراء عقابي. ذكرت الوزارة أن هناك 338 وكالة توظيف مسجلة في البلاد. قام مفتشو الوزارة بزيارات تفتيشية عددها 170 للوكالات في الفصل الأول من السنة وأسفرت عن رفع تقارير بالانتهاك وإرسال مذكرات تحذير إلى 27 شركة.

نفذ مفتشو وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية 19,463 زيارة تفتيشية على مواقع العمل في الفصل الأول من السنة. ووجد المفتشون بأن 68.7 بالمائة من الشركات لم تتلق إبرة انتهاكات، و 18.5 بالمائة تلقت تحذيرات، و 3.5 بالمائة تلقت تقريراً بالانتهاك، و 2.6 بالمائة تم إيقافها، و 6.4 بالمائة تلقت توجيهات وتوصيات حول السلامة. وتواجه الشركات المخالفة غرامات تصل الى 6,000 ريال ( 1,648 دولار أمريكي) والحبس لمدة 30 يوماً في القضايا الأكثر خطورة، إلا أن مراقبي العمل أفادوا بأن التعامل مع معظم انتهاكات الصحة والسلامة كان من خلال غرامات إدارية أو بوضع إسم الشركة على القائمة السوداء. واحتفظت الوزارة بمكتب في المنطقة الصناعية في الدوحة، حيث يقيم معظم العمال الأجانب غير المهرة، لتلقي الشكاوى الخاصة بسلامة العمال أو عدم دفع أجورهم.

وكانت انتهاكات معايير الأجور والعمل الإضافي والسلامة والصحة شائعة نسبياً، وخاصة في قطاعات توظيف العمال الأجانب، والتي تمثلت في كثير من الأحيان في سوء ظروف العمل. يتعين على أرباب العمل دفع أجور موظفيهم إلكترونياً من أجل توفير مسار للتدقيق الإلكتروني يمكن تعقبه من قبل وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية. واجه أرباب العمل الذين لم يلتزموا بدفع الأجور للعاملين لديهم غرامات تراوحت من 2,000 - 6,000 ريال قطري (550 - 1,650 دولار أمريكي) عن كل موظف وإمكانية الحكم عليهم بالسجن. ينص القانون على تمتع العاملين بحق الابتعاد عن أية مواقف تعرض صحتهم أو سلامتهم للخطر دون المخاطرة بوظائفهم، غير أن السلطات لم تقدم حماية فعالة للموظفين الذين مارسوا هذا الحق. وقد تجاهل أرباب العمل في كثير من الأحيان القيود المفروضة على ساعات العمل وغيرها من القوانين فيما يتعلق بعمال المنازل والعمال غير المهرة، الذين كانت غالبيتهم من الأجانب.

لم يدفع بعض أرباب العمل لعمالهم أجور ساعات العمل الإضافية أو الإجازات السنوية. ووفقاً لإحصائيات وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية، فإن من بين 4,230 شكوى تلقاها العمال في النصف الأول من السنة كانت 86.6 بالمائة منها تتعلق بعدم دفع رب العمل ثمن تذكرة العودة إلى الوطن، و 80.9 بالمائة تتعلق بأجور متأخرة، و 77.1 بالمائة تتعلق بعدم دفع مكافأة نهاية الخدمة، و 77 بالمائة تتعلق بعدم دفع بدل العطلات. وفي حين ان هذه الممارسة استمرت، إلا أن التقارير أفادت بتقلص حدوثها. قام أرباب العمل بإيواء العديد من العمال الأجانب غير المهرة في ظروف ضيقة وخطرة، وغالباً دون ماء وكهرباء وما يكفي من الغذاء. بدأت الحكومة في 2016 بتوزيع اشعارات بالاحلاء على أصحاب العقارات المخالفة. وبدأت الحكومة أيضاً بتوقيع عقود لأماكن سكن للعمال بمعايير أعلى، والتي بدأت بقبول العمال من أماكن سكن غير ملائمة. وعلى مدار العام، زعمت وسائل إعلام دولية وجود بعض ظروف العمل المؤذية، بما في ذلك وفيات مرتبطة بعمل العمال الأجانب الشباب، وخاصة في قطاع الإنشاءات. تشير الإحصاءات الحكومية إلى أنه خلال النصف الأول من العام أصيب 245 عامل أثناء عملهم وقتل 64 عاملاً أثناء العمل.

واجه عمال المنازل في أحيان كثيرة أوضاع عمل غير مقبولة. وقد عمل الكثير من مثل هؤلاء العمال في معظم الأحيان سبعة أيام في الأسبوع، وأكثر من 12 ساعة في اليوم مع منحهم بضعة أيام كعطلات، أو عدم منحهم عطلات على الإطلاق وعدم دفع أجور ساعات عمل إضافية لهم، وتوفير سبل محدودة لمعالجة المظالم. ووفقاً لتقارير اخبارية ومسؤولين في السفارات الاجنبية، قام بعض ارباب العمل بحرمان عمال المنازل من الطعام أو استعمال الهاتف.

أجمعت المنظمات غير الحكومية الدولية على أن العمال الأجانب كانوا يواجهون عقبات قانونية وإجراءات قانونية مطولة منعتهم من السعي لمعالجة الانتهاكات والظروف الاستغلالية. كما سُلطت قادة المجتمع المحلي من غير المواطنين الضوء على التردد المتواصل للعمال المهاجرين في الإبلاغ عن محتنتهم خوفاً من الانتقام.